العرب
الثلاثاء 2019/08/13
السنة 42 العدد 11435

الأزمة المالية تجبر الجزائر على كبح واردات الخدمات

السلطات في معركة لا مفر منها لاستكمال خطط كبح الإنفاق

أجبرت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة للجزائر السلطات على الدخول في معركة كبح واردات الخدمات بعد أن تسببت في استنزاف الاحتياطات النقدية نتيجة ارتفاع تكاليفها السنوية، في محاولة يائسة من الدولة النفطية على ما يبدو لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة.

الجزائر – قررت الجزائر تقليص واردات الخدمات والتوجه إلى السوق المحلية بشكل اضطراري بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها، في تحرك اعتبره محللون متأخرا.

وتخوض الدولة العضو في منظمة أوبك منذ ثلاث سنوات تقريبا معركة مفتوحة لكبح جماح فاتورة الواردات غير الأساسية ومواجهة تبعات الأزمة النفطية، التي تسببت في تراجع إيرادات البلاد بشكل غير مسبوق.

وتأتي الخطوة ضمن سلسلة خطوات يطالب بها الحراك الشعبي لوقف إهدار المال العام بينما لا تزال البلاد تعاني من تركة ثقيلة خلفها حكم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة طيلة عقدين تمثلت في تفشي الفساد والبيروقراطية.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن بيان لرئاسة الحكومة، أن "واردات الخدمات تم التقليص منها بعد ارتفاع تكلفتها لتصل إلى حوالي 11.42 مليار دولار سنويا".

وذكر البيان أن رئيس حكومة تصريف الأعمال نورالدين بدوي عقد اجتماعا للحكومة مع وزير المالية محمد لوكال لمناقشة التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليص عجز ميزان المدفوعات من أجل الحفاظ على احتياطات البلاد النقدية.

نورالدين بدوي

11.4 مليار دولار تكلفة الواردات السنوية من مختلف الخدمات

وتناول الاجتماع قطاع الخدمات، الذي يتضمن بشكل أساسي خدمات النقل البحري والأشغال العامة والبناء وكذلك الخدمات التقنية.

وأشار البيان إلى المجالات الكبرى لهذا الصنف من الواردات، والتي تشمل النقل البحري، حيث بلغت قيمة المصروفات العام الماضي نحو 2.95 مليار دولار، وبلغ حجم الإنفاق على البناء والأشغال العامة نحو 2.65 مليار دولار، في حين بلغ الإنفاق على المساعدة التقنية نحو 3.22 مليار دولار.

ونسبت الوكالة الرسمية إلى بدوي تأكيده على أن الحكومة عازمة على تقليص هذه الأعباء، التي تثقل كاهل الخزينة العامة من العملة الصعبة، في حين أن البلاد تحوز كل الكفاءات البشرية والقدرات المادية لإنجاز هذه الخدمات.

وتماشيا مع هذا المبدأ وحفاظا على احتياطات البلاد من العملة الصعبة واستعمالها بصورة "عقلانية" قرر بدوي استغلال كل القدرات المحلية للنقل البحري للبضائع.

وقال إنه سيعهد إنجاز هذه الخدمات "من اليوم وبدرجة أولى للمؤسسات العمومية والخاصة، وعليه تقررت إعادة تنظيم هذه الأنشطة بما يمكّن من تشجيع مساهمة الكفاءات الوطنية في هذا المجال للرفع من قدراتنا للتحكم في هذا الميدان، مهما بلغت درجة تعقيدها".

وعززت الجزائر النقل البحري خلال السنوات الأخيرة بعشر بواخر لم تدخل الخدمة حتى الآن، وبالتالي فإن القرار الجديد سيعطيها الأولوية في تجسيد عمليات الاستيراد الممولة من طرف الدولة وخاصة المواد الأساسية كالحليب والقمح.

وانحنت السلطات في مايو الماضي لعاصفة العجز التجاري المتفاقم واتخذت عدة قرارات تهدف إلى تقليص الفاتورة السنوية للواردات.

وقالت الحكومة حينها إن "القرارات تشمل كافة قطع غيار السيارات والمواد الأولية التي تدخل في صناعة التجهيزات الإلكترونية والهواتف الذكية".

وذكرت مصادر محلية لوكالة رويترز في وقت سابق هذا العام أن شركتين من القطاع الخاص تعملان في مجال صناعة الهواتف المحمولة تشتكيان من تقلص الحصة السوقية بفعل المنافسة من الواردات.

ويقول خبراء ومسؤولون إن سياسة حكومة بدوي التي توصي بفرض قيود على الاستيراد يتوقع أن تؤتي أكلها في القريب العاجل، مع هبوط قيمة الواردات.

ولكنّ شقا آخر استقبل كل تلك القرارات بالتشكيك في قدرتها على تجاوز الأزمة الاقتصادية سريعا بالنظر إلى ما تعانيه دول نفطية أخرى من أزمة مشابهة.

ولجأت الجزائر، غير العضو في منظمة التجارة العالمية، إلى فرض قيود مشددة على الاستيراد وتحديد الكميات، التي يمكن استيرادها منذ بداية الأزمة النفطية منتصف 2014، لكنها لم تات بأي نتائج تذكر.

وفي البداية، منعت السلطات استيراد السيارات وحديد البناء والإسمنت، ثم توسعت إلى الموز قبل أن تعلن أن الأمر أصبح يخص كل المواد دون استثناء.

وكان الاستيراد يتم منذ تحرير التجارة الخارجية في بداية تسعينات القرن الماضي، بمعاملة بنكية بين المتعامل الجزائري وممونه في الخارج دون الحاجة إلى تدخل وزارة التجارة.

وتستفيد الدولة من تعافي أسعار النفط الخام عالميا والتي بلغت مستوى 70 دولارا للبرميل الواحد، ولكن جزءا كبيرا من إيرادات الطاقة يستخدم في تغطية تكاليف واردات السلع بسبب ضعف القدرات الإنتاجية المحلية.

وتشكل مداخيل الطاقة 94 بالمئة من الصادرات، لكن كل الإجراءات السابقة لكبح الواردات لم تؤثر بشكل يذكر لأن قاعدة الصناعات التحويلية الصغيرة في البلاد لم تتمكن من إنتاج بدائل كافية.

وتمثل الإيرادات النفطية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي، للبلد الذي يعاني من تدهور احتياطات النقد الأجنبي، والتي تشير التقديرات إلى أنها أقل من 80 مليار دولار بعد أن كانت في مطلع 2014 عند مستوى 197 مليار دولار.

وتتوقع موازنة 2019 أن تتراجع احتياطات النقد الأجنبي إلى 68 مليار دولار، مع اعتماد متوسط سعر برميل النفط عند 50 دولارا.

وترجح الحكومة أن يسجل الاقتصاد نموا خلال العام الجاري بنحو 2.6 بالمئة، في ظل تقليص النفقات بنحو 1.5 بالمئة، وتوقع تراجع في عائد نشاط إنتاج الطاقة.

إعادة ترتيب الأولويات

أرباح أرامكو تتجاوز كثيرا الأرباح المجمعة لأكسون موبيل وشل وبي.بي وشيفرون وتوتال

السعودية تراهن على آفاق سوق الطاقة الهندي

أرامكو تقترب من شراء حصة في ريلاينس اندستريز

أكد مسؤولون أن شركة أرامكو السعودية عززت رهانها فورة سوق الطاقة الهندي بالاستعداد لشراء حصة في مجموعة ريلاينس اندستريز الهندية العملاقة في وقت أعنت فيه عن تراجع أرباحها، لكنها حافظت على مكانتها كأكثر الشركات ربحية في العالم.

الرياض – كشفت شركة ريلاينس اندستريز الهندية، أمس، أن أرامكو السعودية تخطط للقيام لاستثمار كبير في الشركة في إطار جهودها لتنويع أنشطتها في الأسواق الكبرى وتعزيز طاقة التكرير والبتروكيماويات على حساب تصدير النفط الخام.

46.9 مليار دولار أرباح أرامكو في النصف الأول لتحافظ على موقعها كأكثر الشركات ربحية في العالم

جاء ذلك بعد إعلان أرامكو عن أول نتائج سنوية بعد عقود من التكتم في خطوة تؤكد سعيها للحصول على تصنيف ائتماني لتعزيز قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية والتحضير لبيع حصة من أسهمها من خلال طرح عام أولي مؤجل منذ عام 2018.

وقالت ريلاينس إن أرامكو وقعت خطاب نوايا لشراء حصة 20 بالمئة في أنشطة ريلاينس لتحويل النفط إلى كيماويات في إحدى أكبر عمليات الاستثمار الأجنبي على الإطلاق في الهند.

ويأتي هذا التوجه في إطار جهود أرامكو المتسارعة لتوسيع حضورها العالمي وأنشطتها في قطاع المصب، التي تشمل التكرير والكيماويات والتسويق، إضافة إلى تعزيز طاقة مصافيها لتأمين أسواق جديدة لخامها وتقليص خطر أي تراجع في الطلب على النفط.

وقال مسؤولون في أرامكو إن الشركة تتفقد عدة فرص بأنشطة المصب في الهند، بما في ذلك ريلاينس، لاستغلال فرص النمو الكبيرة، بعد أن ظلت لعقود موردا رئيسيا للنفط الخام للمصافي الهندية عبر عقود طويلة الأجل.

وتملك أرامكو حصصا في مصاف أو أصول تخزين في بقية الأسواق الرئيسية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وكذلك في الولايات المتحدة حيث تملك أكبر مصفاة أميركية، لكنها لم يسبق أن اقتحمت أنشطة التكرير والبتروكيماويات الهندية سريعة النمو.

وأكد مصدر مطلع على الاتفاق أن الصفقة المزمعة مع ريلاينس، حال إتمامها، ستساعد أرامكو على تعزيز إمداداتها من النفط إلى الهند.

وأعلنت أرامكو، التي تفادت التعليق على الصفقة الهندية، تحقيق صافي ربح بقيمة 46.9 مليار دولار في النصف الأول من 2019 انخفاضا من 53 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي. لكنها حافظت على موقعها كأكثر الشركات ربحية في العالم.

وقال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو في بيان "رغم انخفاض أسعار النفط خلال النصف الأول من العام، واصلنا تحقيق أرباح وتدفقات نقدية حرة قوية مدعومة بقدرتنا في الحفاظ على مستويات أدائنا التشغيلي وإدارة المصاريف والانضباط المالي".

وحققت الشركة خلال النصف الأول إيرادات إجمالية، تتضمن مصادر الدخل المرتبطة بالمبيعات، بقيمة 163.88 مليار دولار انخفاضا من 167.68 مليار دولار قبل عام. لكن التدفقات النقدية الحرة ارتفعت بنسبة 6.7 بالمئة إلى 38 مليار دولار.

أمين الناصر

أرامكو تحافظ على أدائها التشغيلي والانضباط المالي

وتستهدف أرامكو زيادة الاستثمار لمضاعفة إنتاجها للكيماويات 3 مرات إلى 34 مليون طن سنويا بحلول 2030 وزيادة طاقتها التكريرية عالميا إلى ما يتراوح بين 8 إلى 10 ملايين برميل يوميا من 5 ملايين برميل يوميا في الوقت الحالي.

كما تتوسع أرامكو لتجارة المنتجات البترولية، ذراع أرامكو التجارية، أيضا في الخارج للتنافس على نحو أفضل مع شركات التجارة العالمية.

ويقول مسؤولون إن الصفقات التي تبرمها أرامكو تظهر الكيفية التي ترغب بها الرياض في أن تضمن أنها ستكون آخر منتج للنفط يظل مستمرا حين يتباطأ الطلب على الخام في المستقبل. وتؤكد صعوبة منافستها بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج تبلغ قرابة 4 دولارات للبرميل.

وقالت أرامكو، أمس، إنها ستُبقي على وضعها كأكبر شركة مُنتجة للنفط في العالم وستواصل توسعة إنتاجها للغاز وتحافظ على مركزها المالي القوي. وأكد الناصر أن "أرامكو تتمتع بقدرة مالية قوية تمكنها من مواصلة الاستثمار لتحقيق النمو في المستقبل".

وأعلنت الشركة عن دفع توزيعات بقيمة 46.4 مليار دولار للحكومة السعودية من ضمنها توزيع خاص بقيمة 20 مليار دولار، ارتفاعا من 32 مليار دولار قبل عام، وهو ما يظهر اعتماد الرياض الكبير على أرامكو لتمويل احتياجات ميزانية الدولة.

وتوقف العمل على الطرح العام الأولي في العام الماضي، حين حولت أرامكو اهتمامها إلى الاستحواذ على حصة 70 بالمئة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) المنتجة للبتروكيماويات.

وقالت أرامكو إن متوسط إنتاج النفط الخام بلغ نحو 10 ملايين برميل يوميا خلال النصف الأول من العام الحالي دون تغيير يذكر تقريبا عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير بيانات أرامكو إلى ترجيح تحقيق أرباح صافية في مجمل العام الحالي تصل إلى 111 مليار دولار، وهو ما يتجاوز بأكثر من الثلث صافي الربح المجمع لأكبر خمس شركات نفطية في العالم هي أكسون موبيل ورويال داتش شل وبي.بي وشيفرون وتوتال.

وتفرض السعودية قيودا على إنتاجها بموجب اتفاق تقوده أوبك لخفض إمدادات النفط العالمية بهدف دعم الأسعار والتخلص من تخمة الإمدادات. وتعتزم تقييد صادراتها بدرجة أبر في إطار استهدافها خفض المخزونات العالمية ودعم أسعار الخام.

وعادت الرياض إلى الحديث بقوة عن الطرح العام الأولي لأرامكو، الذي يقول محللون إنه حجر الزاوية في مسعى لتحقيق التحول الاقتصادي الشامل من خلال تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي لتنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على إيرادات النفط.

10 ملايين برميل يوميا طاقة التكرير التي تستهدفها السعودية بحلول عام 2030 من 5 ملايين حاليا

وتؤكد مصادر مصرفية أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يصرّ على إيصال قيمة أرامكو إلى تريليوني دولار قبل إدراجها في الأسواق المالية وطرح حصة تصل إلى 5 بالمئة من أسهمها.

ويقول بعض المصرفيين ومصادر قريبة من أرامكو إن السعودية يتعين عليها أن تقلص القيمة المستهدفة للشركة إلى حوالي 1.5 تريليون دولار.

واستأنفت أرامكو محادثات مع عدد من المصارف العالمية بشأن الطرح الأولي. وكشف مصدر قريب من الشركة أن مجلس إدارتها سيجتمع خلال أيام لإجراء مناقشة حول قيمة أرامكو، التي لم يصدر عنها أو عن الحكومة السعودية أي تعقيب على الأمر.

ويأتي ذلك في وقت تكشف فيه الكثير من دول العالم جهودها لخفض الانبعاثات والتحوّل عن الوقود الأحفوري للحدّ من ارتفاع درجات الحرارة في العالم وهو ما يفرض ضغوطا على أسعار النفط في ظل اتساع الهواجس الشعبية المحذرة من التغير المناخي.

وقالت مصادر مطلعة على خطط الطرح العام الأولي إن أرامكو إذا لم تأخذ تقييم الأسواق في الاعتبار فإن ذلك يعني أن الرياض "ليست في عجلة من أمرها وأن بإمكانها تأجيل الطرح مرة أخرى".

وأضافت أن السعودية لديها الأدوات المناسبة للمناورة وليست في موقف ضعيف لتنفيذ الطرح العام الأولي لأرامكو، ما لم تكن هناك قيمة تحقق أهداف الرؤية والمصلحة الوطنية.